المقدمة

ان الهدف من أى نظام للحماية الاجتماعية هو تحقيق الأمان الاجتماعى. أى اطمئنان الأفراد على حاضرهم ومستقبلهم، دون تخوف من آثار وقوع أى خطر اجتماعى؛ إذ يعمل هذا النظام على إزالة تلك الآثار بأكبر قدر ممكن؛ من خلال آليات معينة. ويستند النظام على دعامتين، **الأولى** هى دعامة الادخار، **والثانية** هى دعامة التكافل الاجتماعى. وأى خلط بين الادخار والتكافل سينطوى على تناقض ويؤدى لظلم أحد الأطراف، فلا يصح أن يكوّن الادخار تكافليا، ولا التكافل ادخاريا.

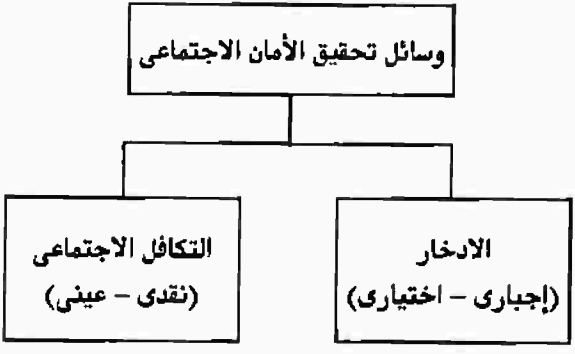

ولقد اهتم الإسلام بتحقيق هدف الأمان الاجتماعى، من خلال الترغيب فى العمل وكف النفس عن السؤال، والتحبيب فى الادخار والحض عليه لمواجهة كافة الأخطار المحتملة من ناحية، ولتنمية المال بالاستثمار من ناحية أخرى. وأهم ما يميز النظام الإسلامى هو العدالة، وعدم السماح بحصول أى مدخر على أكثر ولا أقل من حقه. وأما نظام التكافل الاجتماعى، فيتم تمويله إسلاميا من خلال الزكاة والأوقاف بشكل أساسى، ويوجب توفير ما يكفى (أو يغنى) المحتاجين.

أما تحقيق الأمان الاجتماعى فى الأنظمة الوضعية فيقوم على ركيزتين، الأولى هى التأمين الاجتماعى، والذي يتم تمويله من خلال اشتراكات إجبارية سابقة (ادخار إجبارى)[1]، ويرجح البعض أنه يعتمد على ذات الأساليب الفنية التي يتم استخدامها فى التأمين التجارى، مع وجود بعض الاختلافات بين النظامين[2]. والركيزة الثانية وهى المساعدات الاجتماعية، فيتم تمويلها من خلال الضرائب، ويمكن القول بأن أهم ما يعيبها أن الضرائب تتسم براجعيتها (نقل العبء من المكلف إلى أشخاص آخرين)[3]، وبالتالى التأثير سلبا على اقتصاد الدولة، وتحمل الفقراء (المحتاجين) لجزء من عبء هذه الضرائب فى الوقت الذى هم فى أمس الحاجة للمساعدة. فضلا عن كون هذه المساعدات غالبا ما تكون غير كافية لإشباع حاجات المحتاجين[4].

وقد عرفت مصر النظامين؛ الإسلامى والوضعى. فقد طبقت النظام الإسلامى فى ظل الحكم الإسلامى. كما اتبعت نظاما وضعيا مقتبسا

من مختلف الثقافات والنظم الأجنبية، والذى تبلور كنظام تأمينى شامل يتكون من أربعة قوانين، كان أهمها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥م الخاص بالتأمين على العاملين لدى الغير، تلاه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦م الخاص بالتأمين على العاملين لدى أنفسهم، ثم القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨م للتأمين على المصريين العاملين بالخارج، وأخيرا القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠م للتأمين على العمالة غير المنتظمة.

ومنذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر سنة ١٩٩١م، أثيرت بعض القضايا لعل من أهمها ما يتعلق بقدرة نظام التأمين الاجتماعى على الاستمرار، بما ينصرف إلى قدرة هذا النظام على توفير المزايا المقررة وزيادتها بما يضمن عدم تعرض مستوى معيشة المستحقين للتدهور بسبب زيادة تكاليف المعيشة[٥].

وبعد أن صدر القرار الجمهورى فى نهاية عام ٢٠٠٥م، بتشكيل الحكومة وتبعية التأمينات الاجتماعية لوزارة المالية (وبالتالى إلغاء وزارة التأمينات). زاد الخوف على أموال التأمينات التى أودعت ببنك الاستثمار القومى، وخاصة أنه كان قد صدر قبل ذلك قرار بنقل تبعية بنك الاستثمار القومى إلى وزارة المالية. ولعل لهذا الخوف ما يبرره، إذ يرأس وزير المالية فى الوقت نفسه كلا من مجلس إدارة بنك الاستثمار القومى ومجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، أى يرأس مجلس إدارة كل من الدائن والمدين فى الوقت نفسه، وهو ما قد يؤدى لتضارب المصالح وسوء استخدام السلطة[٦].

وثمة إجماع بين المتخصصين على أن نظام التأمين الاجتماعى فى مصر يعانى من مشكلتين رئيستين تتمثلا فى تدنى كبير فى قيمة المعاشات، وسوء استثمار الفوائض المالية. وأكدت وزارة المالية (بعد نقل تبعية التأمينات إليها) أن هناك المزيد من المشاكل والعيوب فى نظام التأمين الاجتماعى[٧]. ولمواجهة تلك المشاكل والعيوب اقترحت نظاماً جديدا، يقوم على أساس (الاشتراكات المحددة الاسمية) (Nominal DeFined Contribution)، وتم إقراره ليصدر بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠م؛ وقد أثار الكثير من الجدل والخلاف حتى إلى أنه تم إلغاؤه فى سبتمبر ٢٠١٣م.[٨]

ويعكف بعض شيوخ التأمينات فى مصر الآن، على وضع تعديلات لقانون التأمين الاجتماعى الحالى، بهدف تلافى العيوب وتصحيح المسار، التى ظهرت. ولكن ترى هل هذا يكفى؟ أم أن مصر فى حاجة لنظام جديد تماما؟ فى الواقع لدى قناعة شخصية بأن نظام المعاشات الحالى لم يعد مناسبا للعصر الذى نعيش فيه اليوم، ويجب أن يتم تبنى نظام جديد. ولكن هذا أمر لا يُرضى البعض، وهو أمر طبيعى فالمدرسة التقليدية لا ترضى بالثورات الفكرية للمدرسة الحديثة. ولكن فى النهاية يفرض الواقع نفسه على الجميع ويستمر دوما احترام الرواد من الأساتذة التقليديين، فلولا الماضى لما كان الحاضر ولا المستقبل. وينجح المجددون بصعوبة فى التحديث واللحاق بركب العصر، وربما لا يقومون بذلك بأنفسهم، فقد تكون المقاومة أشد منهم، فيذهبون وتبقى أفكارهم حتى يتبناها جيل لاحق يقوم بالاستفادة منها وإتمام عملية التحديث بنجاح.

وإننى أقدم هذا المشروع الجديد الخاص بنظام المعاشات فى مصر لكل من أخلصوا العمل لها وتفانوا فى خدمتها، عساه يرد لهم جزءا من فضلهم، ويسهم فى استرداد حقوقهم المسلوبة، ويسهم فى تحسين قيمة المعاشات ويوفر لهم الحياة الكريمة التى تليق بهم. ويتناسب مع القرن الحادى والعشرين.

ولعل ذلك يُجنب الأبناء والأحفاد ما لقاه الأباء والأجداد من الألم والظلم بسبب فشل نظام المعاشات فى بلوغ الهدف الذى أنشئ من أجله، وعجزه عن تحقيق العدالة.

والله من وراء القصد وهو يهدى إلى سواء السبيل،،،

مصر الجديدة فى

٦ أكتوبر ٢٠١٣ م

دكتور

أحمد محمد عادل عبد العزيز

المستشار الاقتصادى لوزير التضامن الاجتماعى والتأمينات

Ahmed_m_adel@windowslive.com